السودان: كبار مسؤولي الأمم المتحدة يدقون ناقوس الخطر بشأن حالات العنف المتصاعدة ضد النساء والفتيات

(نيويورك/جنيف، 05 يوليو 2023) - أعرب كبار مسؤولي الأمم المتحدة اليوم عن صدمتهم إزاء التقارير المتزايدة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان وإدانتهم له - بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد النساء والفتيات النازحات واللاجئات – منذ بدء اندلاع القتال في البلاد، منذ أكثر من 11 أسبوعًا.

ويدعون إلى وضع حد فوري للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والذي يشمل العنف الجنسي، وعدم استخدامه كوسيلة من وسائل الحرب لترويع الأشخاص؛ ويطالبون بإجراء تحقيقات عاجلة وشاملة ومحايدة ومستقلة بشأن جميع الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان، فضلاً عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي؛ ومحاسبة الجناة. كما يشدّدون على ضرورة احترام جميع الأطراف لالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان لحماية المدنيين، ومن بينهم النساء والفتيات، والسماح للناجين بالمرور الآمن للحصول على الرعاية الصحية وللعاملين في مجال الصحة حتى يتمكنوا من الوصول إلى المرافق الصحية.

كما شدّد رؤساء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووكالة الأمم المتحدة للاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، على الحاجة إلى توسيع نطاق خدمات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له بشكل سريع في السودان والأقطار المجاورة، التي هرب إليها الفارون من العنف بحثًا عن الأمان كلاجئين، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة.

كانت أكثر من 3 ملايين امرأة وفتاة في السودان، من قبل اندلاع القتال في 15 أبريل، عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك عنف العشير، وذلك وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة. وقد ارتفع هذا العدد منذ ذلك الحين إلى ما يقدر بنحو 4.2 مليون.

منذ بدء هذا النزاع، تلقّى مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان تقارير موثوقة عن وقوع 21 حادثة عنف جنسي مرتبطة بالنزاع ضد ما لا يقل عن 57 امرأة وفتاة، من بينهن 10 فتيات على الأقل. كما تشير التقارير إلى حادثة واحدة تفيد باغتصاب ما يصل إلى 20 امرأة، في نفس الهجوم.

وتواصل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية السودانية تلقّي تقارير عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، حيث جرى توثيق ما لا يقل عن 42 حالة عنف مزعومة في العاصمة الخرطوم و46 حالة أخرى في منطقة دارفور.

ونظرًا للانخفاض الواضح في الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن العدد الحقيقي للحالات هو بلا شك أعلى بكثير، حيث تجد العديد من الناجيات صعوبة في الإبلاغ عن العنف الجنسي بسبب مفهوم الخزي والوصمة والخوف من الانتقام. كما أصبح الإبلاغ عن الانتهاكات والحصول على الدعم أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا، بسبب تعطّل الكهرباء وعدم وجود اتصال بشبكة الإنترنت، فضلاً عن عدم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسبب الوضع الأمني المتقلّب؛ بالإضافة إلى أن الهجمات على المرافق الصحية واحتلالها تمنع الناجيات من التماس الرعاية الصحية الطارئة والحصول عليها.

ومع ذلك، حذّر مقدمو الرعاية الصحية والأخصائيون الاجتماعيون والمستشارون وشبكات الحماية المجتمعية داخل السودان من زيادة ملحوظة في التقارير الصادرة بشأن بالعنف القائم على النوع الاجتماعي مع استمرار الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلاد. وأبلغت اللاجئات اللواتي كنّ يعشن في السودان قبل النزاع عن حوادث تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي قد تعرضن لها عند فرارهن من الخرطوم إلى مناطق أخرى، حيث أخبرت النساء الهاربات عبر حدود السودان فرق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفرق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الدول المجاورة عن العنف المروع الذي واجهنّه.

ويرتفع خطر التعرض للعنف الجنسي بشكل خاص عندما تتنقّل النساء والفتيات بحثًا عن أماكن أكثر أمانًا، حيث أصبح هناك حاجة ماسة لزيادة المساعدات في مواقع استقبال النازحين في المناطق المتضرّرة من النزاع في السودان، وكذلك في الأقطار المجاورة.

وعلى الرغم من انتشار العنف، تعمل وكالات الأمم المتحدة على الوصول إلى الناجيات، حيث يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوفير الرعاية الجنسية والإنجابية الطارئة، والتي تضم الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب. كما تدعم المنظمة المساحات الآمنة للنساء والفتيات، وتقوم بتوزيع حقائب اللوازم الصحية النسائية، وتدريب مقدمي الخدمات فضلاً عن توسيع نطاق الخدمات عن بعد حيثما تعذّر الوصول الفعلي. وتعمل منظمة الصحة العالمية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء الآخرين في مجال الصحة لضمان سرعة الحصول على الإمدادات الصحية في حالات الطوارئ. وفي إطار تدخلات الحماية الأوسع نطاقًا، تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خدمات للناجيات، من ضمنها الدعم الطبي والدعم النفسي الاجتماعي، بينما تقوم اليونيسف بشراء مجموعات مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب، وتعمل على تخفيف المخاطر، وإشراك النساء والفتيات، فضلاً عن التدخلات لدواعي الوقاية والاستجابة.

وفيما يخص الناجيات من العنف الجنسي، فإن الحصول على الخدمات الصحية في الوقت المناسب هو أمر منقذ للحياة؛ ففي السودان، أكدت الناشطات على الحاجة إلى المزيد من الأدوية والإمدادات الطبية وحقائب اللوازم الصحية النسائية ومجموعات لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك فيما يتعلق بالإدارة السريرية لحالات الاغتصاب. كما يجب أن تصل هذه اللوازم أيضًا إلى العيادات المحلية والمنظمات المجتمعية والمستجيبين الرئيسيين في الخطوط الأمامية عندما لا يتمكن الناجون من الوصول إلى المرافق الصحية.

تتطلب مساعدة النساء والفتيات على نطاق واسع دعمًا سخيًا من الجهات المانحة، حيث تدعو خطة الاستجابة الإنسانية المنقّحة للسودان إلى جمع 63 مليون دولار أمريكي لتمويل خدمات الوقاية والاستجابة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان، بهدف توصيل المساعدات الإنسانية إلى 1.3 مليون شخص. وتبلغ متطلبات التمويل لبرامج الحماية، بما فيها منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لأولئك الذين فرّوا من السودان إلى الدول المجاورة، ما يقرب من 63 مليون دولار في خطة الاستجابة الإقليمية التكميلية للاجئين.

ورقة الاقتباسات:

مارتن غريفثس، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ (أوتشا): "من غير المعقول أن يتعرض النساء والأطفال في السودان - الذين انقلبت حياتهم رأسًا على عقب بسبب هذا النزاع الأخرق - لمزيد من الصدمات بهذه الطريقة، فما نشهده في السودان ليس مجرد أزمة إنسانية، بل إنها أزمة على مستوى البشرية".

فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، (مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان): "نتلقّى تقارير مروّعة عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك حالات الاغتصاب. وفيما بعد التعرّض لهذه القسوة والوحشية، لا تتلقّى النساء والفتيات سوى القليل من الدعم الطبي والدعم النفسي الاجتماعي أو أنهنّ لا يتلقين دعما على الإطلاق. يجب عدم التسامح مطلقًا مع العنف الجنسي وتجب محاسبة جميع الجناة ".

فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "تصف فرقنا العاملة في المنطقة المحن المروّعة التي تواجهها النساء والفتيات النازحات قسرًا عند فرارهنّ من السودان. لابد من وضع حدّ لانتهاكات حقوق الإنسان هذه، بمختلف أشكالها، ويعدّ تقديم المساعدة لمساندة الناجيات والمعرضات للخطر أمرًا ملحًا، ولكن حتى الآن، هناك نقص كبير للغاية في التمويل".

ناتاليا كانيم، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان: "إن استخدام العنف الجنسي في النزاع كأسلوب ترهيب أمر مكروه ويجب عدم التهاون أبدًا مع الجناة والحرص على عدم إفلاتهم من العقاب. ويقف صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى جانب النساء والفتيات في السودان وهن يطالبن بالعدالة، بينما يقوم بتوجيه الجهود لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوفير العلاج الطبي والمشورة للناجيات، ولن نعتبر أننا قد أنجزنا عملنا إلا حين يحصلن على كل الدعم الذي يحتجن إليه ".

كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف): "ما نراه مجدّدًا هو زيادة حالات العنف الجنسي المروّع في أوقات الأزمات، وبرغم كونه انتهاكًا واسع الانتشار لحقوق الإنسان وله آثار جسدية ونفسية مدمرة طويلة المدى على الناجيات، إلا أنه غالبًا ما يتكتم عليه في كثير من الأحيان. وبالتالي، من المهم أن تضع خطط الوقاية والاستجابة احتياجات النساء والفتيات وجميع الناجيات في المقام الأوّل".

سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة: "يعتبر العنف الجنسي من أكثر الجرائم الدولية صعوبة في التوثيق والمتابعة في المحاكم، حيث إن انتشار مفهوم وصمة العار يمنع الناجيات من التقدم لطلب الدعم الذي يحتجن إليه، وهذا بدوره يحدّ من حصول الناجيات على الخدمات الطبية والقانونية الضرورية، ما يتسبّب في عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الملّحة بالإضافة إلى وجود حالات غير موثّقة وغير مُبلغ عنها. لذلك، يجب التحقيق بدقة في مزاعم العنف الجنسي، مع إعطاء الأولوية لحقوق المتضرّرين واحتياجاتهم وسلامتهم".

الدكتور تيدروس أدحانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية:"يمنع العنف المستمر، بما في ذلك الهجمات على المرافق الصحية، الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية في وقت هنّ في أمس الحاجة إليه، حيث تحتاج النساء والفتيات إلى الحماية من العنف الجنسي، ويجب أن تحصل الناجيات على الرعاية التي يحتجن إليها دون عوائق. كما تجب حماية العاملين في مجال الصحة والمرافق الصحية".

للتواصل الإعلامي:

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا): إيري كانيكو، kaneko@un.org، +1 917 208 8910
المفوضية السامية لحقوق الإنسان: سيف ماغانغو، seif.magango@un.org، + 254 788 343897
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: أولغا سارادو، sarrado@unhcr.org، +41 79 740 23 07
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): جو إنجليش، jenglish@unicef.org، +1 917 893 0692
صندوق الأمم المتحدة للسكان: أنّا جيفريز، jefferys@unfpa.org، +1 917 769 7454
هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الفريق الإعلامي، media.team@unwomen.org
منظمة الصحة العالمية: الفريق الإعلامي، mediainquiries@who.int